المحور الثاني: التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

عنوان المداخلة: صندوق ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة صندوق ضمان القروض (FGAR)

The Loan Guarantee Fund as a mechanism for small-scale enterprises in Algeria

FGAR Case Study

ط.د. مايسة مسلم -جامعة المسيلة- الجزائر

mayssa.meslem@univ-msila.dz

د. صورية شنبي جامعة المسيلة- الجزائر

soureya.chenbi@univ-msila.dz

د. السعيد بن لخضر جامعة المسيلة- الجزائر

said.benlakhdar@univ-msila.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة دور صندوق ضمان القروض FGAR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، نتيجة الدور الذي تلعبه باعتبارها رائدا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة الإجمالية وتوفير مناصب الشغل، ورغم كل هذا إلا أن هذا النوع من المؤسسات يعاني من جملة من المشاكل و الصعوبات، ويعد مشكل التمويل من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، الأمر الذي تطلب إنشاء العديد من الهياكل و الهيئات، من اجل التقليل من هذه المشاكل والجزائر من بين الدول التي ساهمت في تطوير وترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء مجموعة من الآليات الداعمة، نجد من بينها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعمل على توفير الضمانات التي تشترطها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تعجز هذه الأخيرة على توفيرها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، صندوق الضمان، التنمية.

summary:

This research paper aims to study the role of the Loan Guarantee Fund (FGAR) in financing small and medium enterprises in Algeria, where small and medium enterprises have become one of the most important sectors in the national economy, as a result of the role they play as a pioneer of economic and social development, and this is through their contribution to the gross domestic product and The total added value and the provision of job positions, and despite all this, this type of institution suffers from a number of problems and difficulties, and the financing problem is among the most important difficulties it faces, which required the establishment of many structures and bodies, in order to reduce these problems Algeria is among the countries that have contributed to the development and promotion of this type of institutions through the establishment of a set of supportive mechanisms, among which we find the Loan Guarantee Fund for Small and Medium Enterprises, which works to provide guarantees required by banks on loans granted to small and medium enterprises when the latter is unable to provided.

Keywords: small and medium enterprises, finance, guarantee fund, development.

مقدمة

أصبح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروريات الاقتصادية المعاصرة نظرا للدور البارز التي لعبته في التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن التحديات التي ما فتئت تواجهها نجد في مقدمتها مسألة التمويل. إذ مع تطور الحياة المالية الحديثة أصبحت تطرح أمامها العديد من البدائل التمويلية بخصائص مختلفة، الأمر الذي يجعل المفاضلة فيما بينها من الأمور الصعبة، لاسيما وأن البعض منها يؤثر كثيرا على هيكل رأس المال، ناهيك عن تكلفة التمويل التي تتفاوت من صيغة تمويل إلى أخرى تفاوتا واسعا.

كل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذه الشريحة الهامة من المؤسسات تمويلا فعالا يضمن لها البقاء والتوسع لتضطلع بدورها التنموي، على اعتبار أن التمويل المنتظم يؤدي إلى توازن المؤسسة واستقرارها، الشيء الذي يرفع من أدائها وقدراتها التنافسية. لهذا حاولت العديد من الدول في مختلف التجارب عبر العالم، وبكل ما أوتيت من إمكانيات، أن توفر المناخ الملائم لإنشاء وتوسيع مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من ناحية التمويل، الجوانب الضريبية، توفير الأراضي والهياكل القاعدية وغيرها من التسهيلات.

ويزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، ومن مما سبق يمكن طرح **الاشكالية التالية:**

إلى أي مدى يساهم صندوق ضمان القروض في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك العمومية من أجل تمويل هذه المؤسسات؟

من خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الدور الذي يلعبه صندوق ضمان القروض في الحل للتمويل اللازم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي شروط وإجراءات الاستفادة من خدمات الصندوق لنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للقروض؟
- هل ساهم صندوق ضمان القروض في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك لتمويل هذه المؤسسات؟ -

فرضيات البحث :

للإجابة على هذه الاسئلة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يساهم صندوق ضمان القروض في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات للبنوك العمومية لتمويل هذه المؤسسات؛
- هناك الكثير من الشروط والإجراءات المعقدة التي تحد من استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خدمات الصندوق؛
- من لرغم من إنشاء هذا الصندوق منذ 2002 لحل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة إلا أنه لم تحقق الأهداف المرجوة بحيث لا يزال عدد المؤسسات المستفيدة من خدمات الصندوق ضئيل جدا كل سنة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقديم الضمانات الكافية للبنوك التجارية قصد الحصول على التمويل الكافي للمشروعات الاستثمارية عن طريق صندوق ضمان القروض وخاصة المؤسسات التي تفتقر لتلك الضمانات العينية اللازمة والمطلوبة من قبل البنوك. وبشكل عام تهدف الدراسة إلى:

- الإشارة إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغرية والمتوسطة ومكانتها في التنمية الاقتصادية؛
- التطرق إلى آلية عمل صندوق ضمان القروض في الجزائر؛
- إبراز دور صندوق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة.

هيكل الدراسة:

مما سبق سنحاول مناقشة هذا البحث من خلال ثلاث محاور:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية؛

المحور الثاني: صيغ وآليات دعم ومرافقة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثالث: دراسة تحليلية لصناديق ضمان القروض fgar للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية:

1- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه واختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها حيث أن كلمة " صغيرة " و" متوسطة " كلمات لها مفاهيم نسبية، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. [1]

تعريف الو م أ للمؤسسات ص م: تعريف الو م أ المؤسسات ص م على أنها المؤسسة التي يعمل بها 250 عامل ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمر فيها عن 09 ملايين دولار.[2]

يصعب في كثير من الأحيان إعطاء تعاريف دقيقة لبعض المفاهيم وذلك لضيق الحدود الفاصلة والتقارب الشديد في طبيعة نشاطها وكذا أهدافها وهذا ما ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالرغم من انتشارها في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء و التوافق في آراء المفكرين والباحثين بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية إلا أن مفهومها مازال يثير جدا،[3] حيث اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع أسباب اختلاف التعاريف اختلاف درجة النمو من دولة إلى أخرى، شمولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إشكالية القطاع الغير رسمي، وكذلك تعدد وكثرة المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم لهاته المؤسسات.[4]

يمكن أن نعتبر عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم: رقم الأعمال، حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن .... غير أن التصنيف الأكثر شيوعا، وفق ذات المعيار، هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة، وتحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على "الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي.[5]

يعرف **المشرع الجزائري** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[6]

بموجب المادة الخامسة حيث جاء فيها " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(1) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة أدناه.

وعرفت المادة 08 من القانون، المؤسسة المتوسطة "بأنها تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري".

في حين عرفت المادة 09 من قانون المؤسسة الصغيرة بأنها " مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري".

بينما عرف المؤسسة الصغيرة جدا بكونها مؤسسة تشغل من شخص واحد (01) إلى تسعة (09) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرون (20) مليون دينار جزائري. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون-4 مليار دج	200مليون – مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات أعلاه

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي و تحقيق التطور الهيكلي و التقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية ، لذلك فان المؤسسة الصغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة [7]، وسوف نحاول أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها فيما يلي:

أ- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث و التطوير و تركيزها في القطاعات فائقة التطور جعل منها مصدر أساسي لتقديم خدمات كبيرة و غير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات و الأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية ، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي و غياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى جانبها[8].

ب- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا :

يبنى الريف و المدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني و خلق مجتمعات جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص .

ت- تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية ، ففي بلدان شرق اسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات ، وهو ما يمثل ضعف نسبة الصادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما تساهم في انتاج قيمة مضاعفة و تزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام .

ث- القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والإشهار:

و تسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد العائلات ، التعاونيات ، الهيئات غير الحكومية) و بتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج[9].

أكد مختلف الاقتصاديين والباحثين على أهمية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب. كما تعتبر تلك المنشآت من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية للدول على اختلاف أنواعها. فهي النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول. وقد حاول الباحثون والمهتمون ورجال الإدارة والاقتصاد تحديد تعريف لتلك المنشآت حتى تكون منطلقا تتكئ عليه الدراسات. ولقد لوحظ كثرة المعايير المستخدمة في تصنيف وتعريف هذه المشروعات. ومن أهم هذه المعايير ما يلي: [10]

- عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا المعيار أكثر المعايير استعمالا وانتشارا في العالم بسبب بساطة إحصائه وسهولة حصره،

- رأس المال المستثمر (مجموع الموجودات)؛
- حجم الإنتاج والمبيعات؛
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة؛
- حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

II. صيغ وآليات دعم ومرافقة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فكما سبق وأن أشرنا فإن صيغ تمويل **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** متعددة ومتفاوتة في الضمانات والشروط والتكلفة. وأهم هذه الصيغ هي:[11]

- الأموال الخاصة: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الأموال الخاصة وإذا لم تكف لتغطية كافة الاحتياجات التمويلية تلجأ لبقية الصيغ،
- اللجوء إلى الأسواق المالية، لاسيما السوق الثانية وهو موضوع هذه المداخلة.
- القروض المصرفية: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرة إلى التمويل بالاستدانة، حيث تشترط البنوك في بعض الأحيان ضمانات مكبلة، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى إنشاء صناديق خاصة لتمويلها وضمان قروضها.
- السحب على المكشوف: تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان أموالا من البنوك تفوق رصيدها، لاسيما فيما يتعلق بالمبالغ الصغيرة لفترات قصيرة نسبيا،
- البيع الإيجاري leasing. لقد ثبتت نجاعة هذه الصيغة في العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث يقوم الممول بشراء العتاد وتأجيره للمستثمر أو المستغل ويقتسمان العائد. وعادة ما ينتهي هذا الإيجار بالتمليك.
- رأس المال المخاطر venture capital. وهو صيغة من صيغ التمويل بالمساهمة equity financing،
- صيغ أخرى. تساعد العديد من الصيغ الأخرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تتجاوز حدود هذه المداخلة، أهمها الإعانات والتسهيلات الحكومية وشبكات الدعم والضمانات وحاضنات الأعمال وعقد تحويل الفواتير factoring، وخصم الأوراق التجارية وغيره من الصيغ.

2- التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [12]

تعددت مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة، فهناك التمويل الداخلي من الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع. وهناك التمويل الخارجي الذي يمكن إجماله في البنوك التجارية والمؤسسات الإقراضية الأخرى، والحصول على الائتمان من الموردين، أو الحصول على الدعم المالي بصيغ شتى من المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة، الحكومية منها وغير الحكومية، أو الحصول على التمويل بزيادة رأس المال ودخول شركاء جدد في المشروع.

إن مصادر التمويل الداخلية للمشروع الصغير في الغالب لا تسد كل احتياجاته في مراحل تطور حياته المختلفة. كما أن البعض منها قد يفرض عليه التزامات غير مرغوب فيها. فالاحتياطات المالية أو الأرباح المتراكمة عادة ما تكون غير متاحة في السنوات الأولى للمشروع لمحدودية النشاط ولتأثيرات التشريعات الضريبية السلبية على المشاريع الصغيرة. أما الدعم من العائلة أو الأقارب والأصدقاء فإن لم يكن محدودًا فإنه قد يؤدي إلى التدخل في إدارة المشروع لذلك قد لا يميل له المالك.

أما البنوك التجارية، وخصوصًا المتحفظة منها، فإنها لا تميل إلى إقراض المشروعات الصغيرة أو الجديدة كونها أكثر مخاطرة. كما تشير الدراسات إلى أن البنوك التجارية تتحيز في منح القروض إلى المشروعات الكبيرة مقارنة بالصغيرة لأسباب عديدة منها: بالإضافة إلى انخفاض المخاطرة، انخفاض

كلفة معاملة الإقراض، توفر المعلومات والقوائم المالية عن المشروعات الكبيرة، توفر أصول كافية لضمان القروض. وفي الأحوال التي تقدم فيها البنوك التجارية القروض للمشروعات الصغيرة فإنها غالبًا ما تطلب ضمانات مبالغ فيها لا تتوفر في المشروع الصغير إضافة إلى رفع سعر الفائدة لتتلاءم مع المخاطرة التي يتحملها المصرف بما يزيد التكاليف في المشروع الصغير.

إن وجود المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة هي إحدى الخيارات لتطوير ودعم هذا النوع من المؤسسات، إلا أن إنشاء مثل تلك المؤسسات يعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية في الغالب وربما يكون نشاطها محدودًا، خصوصًا في البلدان النامية.

ومن جانب آخر فإن المشروعات الصغيرة في اتجاهها إلى التمويل بإدخال شركاء جدد وزيادة رأس المال قد لا يكون متاحًا، هو الآخر، في المراحل الأولى لنشوء وتطور تلك المشروعات للمخاطرة العالية في الاستثمار فيها. وعندما يكون متاحًا فإن المالكين قد لا يميلون إليه لأنه يؤدي إلى فقدانهم السيطرة الشخصية على المشروع. ويذهب البعض إلى تشجيع هذا النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة انطلاقًا من الفشل الذي واجهته المداخل القديمة المتمثلة في أشكال برامج المساعدة للمشروعات الصغيرة التي تدعمها الحكومات.

إن التحدي المالي الذي تواجهه المشروعات الصغيرة لا يقتصر على الحصول على التمويل فقط، بل أيضًا في نمط التمويل. فالمشروعات الصغيرة قد تحصل على القروض قصيرة الأمد أو التسهيلات الائتمانية ذات الأمد القصير في حين تبرز حاجتها لتمويل رأس المال الثابت وليس العامل.

3- آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعتبر التمويل من القرارات الهامة والاستراتيجية في أي مؤسسة اقتصادية سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، فالتمويل عصب كل من عملية التجهيز و الاستغلال في المؤسسة وال غنى عنه الاستمرارية النشاط وتختلف مصادر الحصول على الأموال فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختيار مصدر التمويل تبعا لعدة عوامل أهمها تكلفة المال والمصدر الذي يتم اللجوء إليه. وبالرجوع الى الـ PME نجد أن هذا النوع من المؤسسات ينطوي على خصوصيات مميزة تحد من الخيارات التمويلية المتاحة لها نتيجة لصغر حجم رأس مالها من جهة، وضعف قدرتها على تحمل تكاليف مصادر الأموال التي تعتبر كبيرة كما هو الحال بالنسبة للقروض البنكية، لذلك يجب أن تخص بمصادر تمويل تراعي فيها هذه الخصوصيات وتكييف المصادر التقليدية مع إمكانيات وقدرات هذه المؤسسات كأسعار الفائدة المخفضة والضمانات الغير كبيرة.[13]

كما أن المرافقة هي إجراء يشتمل على نقل الشخص من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشأ مستقل، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار.[14]

أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الهيئات لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان نذكر منها:[15]

أ- الصندوق الوطني لمتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني لمتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم كمؤس94-188 في 60 جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل عمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا مخطط التعديل الهيكلي (Caisse Nationale d’assurance chomage).

ب- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا) ANADE: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-269 المؤرخ في 1 سبتمبر 1996، تهدف إلى مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، يمكن رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل.

ت- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، تحاول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات.

ث- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت طبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها الأساسية تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة.

ج- مشاتل المؤسسات: مشاتل المؤسسات هي المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري، والاستقلالية المالية حدد المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ 25 فيفري 2003 قانونها الأساسي، وتكون في أحد الأشكال التالية:

ح- المحضنة: وهي عبارة عن هيكل الدعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

خ- ورشة الربط: هيكل الدعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاعات الصغيرة والمهن الحرفية.

د- نزل المؤسسات: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

III. دراسة تحليلية لصناديق ضمان القروض FGAR للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.:

1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

- **تقديم بالصندوق:**

أنشا صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويسعى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكالية التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تتمثل أهم المصاعب التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمستثمر في حد ذاته وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي يقدمها للبنوك وهذا ما يساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة، حتى وإن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الاقتصاد وتساهم بشكل مباشر في خلق مناصب شغل، وبالمقابل تظهر التحفظات التي تبديها البنوك، فزيادة على غياب أو ضعف ضمانات طالب القروض يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الخسائر والمخاطر الخاصة بهذه القروض، اذ تمثل ما بين 25% و30% خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة أو خلال السنوات الثلاث الأولى

لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة استرجاع الضمانات العينية المقدمة، والتكلفة الباهظة لتسيير القيم المالية المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية. ويعتبر هذا الانجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[16]

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، حيث يتعلق الأمر بـ: تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملاين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار، كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الاتحاد الأوربي MEDA، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم، المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.[17]

2- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. FAGR

الجدول 2: تفصيل الضمانات في العروض وشهادات الضمان أبريل 2004 إلى 2021.

(الوحدة دج)

	*عروض الضمان	*شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2 289	1208
التكلفة الاجمالية للمشاريع	225 740 077 985	86 501 221 558
مبلغ القروض المطلوبة	709 876 298145	56 188 197 338
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%65	%53
مبلغ الضمان المطلوب	69 536 658 400	29 908 884 635
معدل الضمان المطلوب	%48	%53
مبلغ الضمان المتوسط	30 378 619	24 759 010
عدد المناصب المستحدثة	69757	33233
الاستثمار عن طريق العمل	3 236 092	2 595 140
القرض لكل وظيفة	2 088 821	1 685 713
ضمان عن طريق العمل	996 841	302897

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 39، 2021، ص22.

*عروض الضمان: موافقة مالية على منح الضمان المالي.

*شهادات الضمان: عروض الضمان مكتملة في التمويل المصرفي ويصبح التزام نهائي من FGAR.

الجدول 3: توزيع الضمانات حسب المشروع انشاء – وتمديد خلال الفتة الممتدة من ابريل 2004 الى 2021.

(الوحدة دج)

	انشاء	تمديد	مجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1465	1442	3207
التكلفة الاجمالية للمشاريع	217 204 145 828	436 184 022 885	653 388 148 712

مبلغ القروض المطلوبة	637 236	039	121	126 829	811	712	449 065	752	247
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%59			%69			%64		
مبلغ الضمانات الممنوحة	678 162	791	44	201 758	211	65	879 920	002	110
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%37			%51			%44		
المبلغ الضمان المتوسط	30 574 524			434 67437			434 67434		
عدد المناصب المستحث	39832			60 859			93 257		
الاستثمار عن طريق العمل	6 303 387			3 030 546			4 167 549		
القروض لكل وظيفة	3 736 022			2 082 072			2 656 663		
ضمان عن طريق العمل	1 382 545			1 071 513			1 179 567		

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 39، 2021، ص 21.

الجدول 4: عروض الضمانات للأموال الخاصة FGAR وصناديق MEDA.

الصندوق	FGAR	MEDA	المجموع
العدد	247	78	352
%	%76	%24	%100
المبالغ بالمليون دج	9 199	6 306	15 506
%	%59	%41	%100
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	37	80 MDA	47 MDA

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد41، 2023، ص 22.

بلغ مجموع FGAR في 2021/04، (352) عرض ضمان، وهو ما يقابل مبلغ التزام قدره 15 506 MDA، أي متوسط تغطية بنسبة 41 ٪ من المبلغ الائتماني، مبلغ إجمالي قدره 47 MDA، طلب من البنوك والمؤسسات المالية في إطار تحقيق المشاريع الاستثمارية، والتي تبلغ قيمتها 80 MDA.

خاتمة

رغم ما عرفة الاقتصاد الوطني من تحولات عميقة رافقتها إصلاحات وتدابير مستمرة على مستوى ترقية المحيط العام بمختلف جوانبه المصرفية والمالية خدمة للاستثمار خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإنشاء الكثير من الوكالات والهياكل والشركات غير المصرفية المتخصصة لتوفير مصادر تمويل بديلة، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية وليست في المستوى المطلوب. ولذا نرى أنه من المناسب تفعيل دور هذه الهيئات وتوسيع شبكاتها وتشجيع مصادر التمويل

وقد تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثل قوة هامة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، إذ يوجد حاليا في مختلف بقاع العالم مئات الملايين من تلك المؤسسات تساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الخام لبلدانها وتخفف من حدة البطالة وتزيد من التطور التكنولوجي وغيره من النتائج الإيجابية، وبتواجدها في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية فقد أصبحت تمثل ركيزة أساسية في تطوير الاقتصاديات الوطنية. كما اتضح أن للسوق الثانية دور رئيسي في تطوير تلك المؤسسات، ليس فقط بتوفير التمويل المستمر لها بشروط ميسرة نسبيا والاستفادة من الادخار المتاح، ولكن أيضا برفع كفاءتها بسبب خضوعها لآليات الرقابة التي تفرضها السوق المالية على الشركات المقيدة، وعليه أصبح للسوق الثانية دور الموجه والوسيط في تنمية تلك المؤسسات.

النتائج:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة كونها محركا أساسيا في الاقتصاد، فوجود هذه المشروعات يساهم في تحقيق الاهداف وتنمية الاقتصادية، فهي تساهم بنسبة عالية في الناتج

المحلي الخام لبلدانها وتخفف من حدة البطالة وتزيد من التطور التكنولوجي وغيره من النتائج الإيجابية، وبتواجدها في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية فقد أصبحت تمثل ركيزة أساسية في تطوير الاقتصاديات الوطنية؛

- يعتبر ضعف الملاءة المالية للمؤسسات الصغيرة أكبر عائق أمامها عند توجهها إلى البنك من أجل الحصول على قرض إنشاء أو توسعة، لان طبيعة البنك تقتضي وجود ضمانات كافية لمنح القرض وهذا لا يمكن أن يتوفر لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتبر في الوقت الراهن بأن المؤسسات الصغرية والمتوسطة قاطرة التنمية الاقتصادية، بالنظر لأهم الخصائص التي تتميز بها، خاصة في توفري مناصب الشغل والتأثير الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، آلية تهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك؛
- هناك قصور في مجال التمويل، وبالتالي ضعف الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر، رغم وجود صندوق معني(FGAR) يتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة اليه؛
- بالرغم من حداثة نشأة صندوق ضمان القروض في الجزائر إلا انه مقارنة بالدول الأخرى يتحمل درجة عاليـ ة من المخاطر في منح الضمان وهي ميزة إيجابية تحسب للصندوق من خلال مساهمته في حل إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة.

التوصيات:

- لكي تقوم هذه المؤسسات بدورها كاملا يجب على الحكومة توفير المناخ المناسب لها، لاسيما التمويل المناسب وبشروط معقولة؛
- تقديم التسهيلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطرق سريعة ومستمرة حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع، من قبل كافة البنوك، ودعوة هذه الأخيرة لتخصيص جزء من قروضها الإجمالية لتلك المؤسسات؛
- إنشاء بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، الشيء الذي يتيح فرصة المتابعة الجيدة للمشاريع المستفيدة من القروض والتسهيلات؛
- إنشاء صندوق أو هيئة لضمان القروض أو تفعيله إن كان موجودا، باعتباره أهم مؤسسات الدعم. إذ عادة ما تقع البنوك بين مطرقة مطالبتها بتحقيق مستوى معين من الأداء وبين سندان أوامر الحكومة بأن تكون مرنة في إعطاء القروض لصغار المستثمرين. فبإمكان هذه الهيئة جعل البنوك تخاطر أكثر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ذلك لان المغالاة في طلب الضمانات من المستثمرين قد أعاق كثيرا إنشاء وتوسيع المشاريع؛
- استخدام الأساليب الحديثة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل الإيجار المنتهي بالبيع أو كما يعرف بالإيجار الائتماني (leasing)، الشيء الذي يزيد من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة البنوك التي ستقتسم الأرباح معها؛
- السماح للمؤسسات المتوسطة بالاستفادة من الادخار الوطني وذلك بإتاحة الفرصة لها بالتسجيل في البورصة وإمكانية إصدار الأسهم والسندات لتنويع مصادر تمويلها. يتم ذلك في الغالب بإنشاء سوق ثانية يتم فيها تداول الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركات المتوسطة؛

- توفر مناخ استثماري ملائم من مختلف الجوانب، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا؛
- تطوير سوق التمويل، وذلك بتطوير السوقين النقدية (التمويل القصير الأجل) والمالية (التمويل المتوسط والطويل الأجل). وهذا بدوره يستدعي تنويع أدوات جمع المدخرات وأدوات تخصيصها، وكذا ابتكار أدوات جديدة وبصفة مستمرة؛
- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش:

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 16.

[2] فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، الصناعات ص م ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص12.

[3] الشريف ريحان, ريم بو نوالة, حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات المصغرة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،18-19 أفريل 2012، ص02.

[4] عمران بشاير, تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خال الفتر ة 5000-5060 ,الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خال الفترة 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 18-19 ماي 2011، ص13.

[5] يتمثل تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعتمد في أبريل 1996، في أنها "كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون و.ن.أ والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير". عن:
G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, 2000, p23.

[6] بوليود سليم، كلو هشام، 2020، الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 01، ص 169.

[7] عبد الباسط وفاء ، مؤسسات رأسمال ، المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2001، ص 35.

[8] عبد الوهاب يوسف احمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008، ص 134.

[9] المرجع السابق ، ص 135.

[10] مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و18 أفريل 2006، ص20.

[11] مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و18 أفريل 2006، ص26.

[12] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة، ماهيتها، والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،ص81.

[13] خوني رابح، حساني رقية، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر 25-28 ماي، 2003، ص 96.

[14] - فرحات عباس، سعود وسيلة، مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر، المؤتمر الدولي الاول: حول المقاولاتية المستدامة- بين اشكالية البقاء وحتمية الابتكار- يومي 18-19 افريل 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة الجزائر، ص 598.

[15] فاطمة الزهراء غضبان، بختة حداد، هيئات الدعم و المرافقة وأثرها عمى عملية التخطيط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية برج بوعريرج-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 16، العدد: 01،تاريخ 2022/06/03، ص ص 205-206.

[16] هالم سليمة، خوني رابح، (د.ت)، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08، ص ص 44 45.

[17] طالم علي، بلخير فريد، ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البصائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ص 470.

قائمة المراجع:

- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، الصناعات ص م ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، .2005.
- الشريف ريحان, ريم بو نوالة, حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات المصغرة، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،18-19 أفريل 2012.
- عمران بشاير, تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خال الفتر ة 5000-5060 ,الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خال الفترة 2010-2011، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 18-19 ماي 2011.
- يتمثل تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعتمد في أبريل 1996، في أنها "كل مؤسسة تضم أقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون و.ن.أ والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير". عن:

G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, 2000.

- بوليود سليم، كلو هشام، 2020، الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 01.
- عبد الباسط وفاء ، مؤسسات رأسمال ، المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية، مصر ، 2001.
- عبد الوهاب يوسف احمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008.
- مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17 و18 أفريل 2006.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة، ماهيتها، والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- خوني رابح، حساني رقية، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر 25-28 ماي، 2003.

- فرحات عباس، سعود وسيلة، مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر، المؤتمر الدولي الاول: حول المقاولاتية المستدامة- بين اشكالية البقاء وحتمية الابتكار- يومي 18-19 افريل 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة الجزائر.
- فاطمة الزهراء غضبان، بختة حداد، هيئات الدعم و المرافقة وأثرها عمى عملية التخطيط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية برج بوعريرج-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 16، العدد: 01،تاريخ 2022/06/03.
- هالم سليمة، خوني رابح، (د.ت)، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08.
- طالم علي، بلخير فريد، ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البصائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03.